

دقلة

وتقرير وكيل المالية عنها

تصفنا التقرير الكثير الفوائد الذي رفعة جناب المتروكسي وكيل المالية المصرية عن مديرية دقلة بعد ما تهدما بنسبه واحطع على الاحصاءات الوافية التي جمعها مأمورو الاحد عشر مركزاً في تلك المديرية وراجعها وتصفحها حضرة شيتي بك مراتب الاموال المقررة ثم استخراج منها ما لنفسه الآن عن تقريره مبروكاً في اربعة ابواب اولها في اهالي دقلة وثانيها في زراعتها وثالثها في مراعشها ورابعها في تجارتها.

الباب الاول . في اهالي دقلة

كان عدد اهالي دقلة سنة ١٨٨٥ (قبل تحلي الحكومة المصرية عنها) ٧٥٠٠٠ نفس فامسى الآن ٥٦٤٢٦ نفساً ٤٧ الفاً منهم من اهل المديرية نفسها وبناتون من السودانيين والعرب ويقال ان ٦١٤٣ نفساً من اهله غابرين عنها إما في السودان او في يرمسرو من هولاء ٣٠٠٠ نفس في وادي حلفاء وعدد الاناث فيها يزيد على عدد الذكور كثيراً كما ترى في الجدول الثالث في آخر التقرير ومعظم الذكور شيوخ واطفال

وقد اصاب اهله معظم النقص سنة ١٨٨٨ حين كان الفيضان قليلاً فكثر الشرقي واصيبت المواشي بمرض قتال انفي اكثرها فاشتد الجوع على الاهالي وامات بعضاً منهم ثم شن ولد النجومي الفارة على الديار المصرية في السنة التالية فاخذ كثيرين من اهله معه إما طوعاً او كرهاً كما اخذ كثيراً من مواشها طعاماً لقومه فكان ذلك على دقلة شتاً على ابالة

فاول ما يجب على الحكومة عمله الآن ان تنهم بزيادة سكانها من الرجال الاتقيا به الاصحاء فان الذين يرجعون اليها من الذين هاجروا إلى مصر قلال واما الاكثرين فلا يزالون يتوذدون بين الرجوع وعدمه وعليه اشار وكيل المالية بان تقطع معاشات المهاجرين منها بعد مدة معينة ليضطروا الى الرجوع ويحجز الذين ليس لهم معاشات من المهاجرين ولكن معهم مستندات من المديرية او الضباط الانكليز الذين كانوا هناك سنة ١٨٨٥ بان لم اطياناً او املاكا في مديرية دقلة ان مستنداتهم تلتقي واملاكم تصير ملكاً للحكومة اذا كانوا لا يرجعون اليها قبل نهاية سنة ١٨٩٩ . ويطلب من المهاجرين الساكنين في الاراضي الاميرية بوادي حلفاء بلا ايجار ولا ضريبة ان يدفعا ايجارها اذا راموا البقاء فيها بعد جني غلاتها ويجب ان يجنبوا على ذلك وتربط الضريبة على تلك الاراضي منذ الآن

و يطلب من اصحاب المعاشات ان يتبدلوا نصف ماشاتهم بأطيان في مديرية دقلة اذا شاؤوا وتمتلكهم الحكومة هم وعيالهم مجاناً اليها فيزرعون ارضها ويعلمون الدائقة الزراعة لانهم غير بارعين فيها. ولكن ايضاً ارسال الذين خدموا في الجيش وخرجوا منه الى مديرية دقلة حتى يكثرها وتساعد الحكومة على نقل عيالهم اليها

الباب الثاني . في زراعة دقلة

اما الاراضي الزراعية في دقلة فبقاع ضيقة على جانبي النيل وجزر واقعة فيه . ويمكن توسيع مساحة الاراضي الزراعية في بعض الاماكن كابي فاطمة مثلاً بواسطة الآلات الرائدة القوية ولكن ذلك لا يكون الا بعد معرفة منسوبها (ارتفاعها) واما الآن فيعتمد على الطرق المستعملة عند الاحالي. وثلا تمتد الاراضي الزراعية اكثر من ٤٠٠ متر عن كل جانب من جانبي النيل . ووسع بقعة زراعية جزيرة ارجو التي يبلغ طولها نحو ٣٥ كيلو متراً ومشروط غرضها من كيلومترين الى كيلومترين واحد كيلومتر . ومساحة الاراضي التي تزرع منها الآن نحو الف فدان . ويقال بالاجمال ان مساحة الاراضي الزراعية في المديرية كلها تقدر بنحو ٧٩ الف فدان واما مساحة الاراضي التي تزرع الآن فعلاً فلا تزيد على ٢٧ الف فدان وكلها تروى بالسواقي وبعض الشواذيف ما عدا بعض الجزر . وكانت الحكومة قد حفرت ثلاث نرع للري النيلي احداها في دقلة العجوز والثانية في جزيرة ارجو والثالثة في دقلة الجديدة لكن الرمال طهرتها كلها ولم تمد لتصلح للري . واما السواقي فكل منها يدبرها ثوران ماء ولكنها ضعيفة وتركيبها ثقيل وعملها بلي . فيجب جعلها كالسواقي المصرية . وقد كان عدد السواقي في المديرية كلها ٦٤٥١ ساقية سنة ١٨٨٥ نقلت في ايام الدراويش حتى لم يبق منها غير ٥١٤٥ ساقية سنة ١٨٩٧ . وثمن الساقية هناك نحو ١١٠٠ غرش ويقضي لعمها نحو ٣٠ يوماً والخشب هناك كاف لعمل ما يحتاج اليه منها . وتروي الساقية من ١٠ فدادين الى ١٢ فداناً ويلزم لها ثلثة انواع بقر او اربعة وكل زوج يدور ست ساعات لان الساقية الواحدة لا تروي اكثر من نصف فدان في ١٨ ساعة بسبب ارتفاع الاطيان عن الماء ويلزم للساقية الواحدة من ستة انفار الى ثمانية وهي تروي ارضاً تكفي لعائلة ٦ عائلات في الجزر و ٨ عائلات في الاطيان الاخرى . واشهر ساحنات دقلة الذرة الوعيجية واهلها يزرعون ايضاً التميمج والشعير والفول والتمح الهندي والسحم وقطناً بكفي طاجتهم . وزراعتهم قليلة وشتوية وليس عندهم زراعة صيفية وهم قليلو الخبرة جداً في الزراعة . وادوات الزراعة والدراسة عندهم غير مثبثة فيحسن بالحكومة ان تدخل اليهم الآلات المستعملة في هذا القطر وتعطي اخبرهم بالزراعة قليلاً من نقاوي الرسم ليجربوا زراعتهم

الباب الثالث في المراسي والنخيل

كان في المديرية نحو ٣٨٠٠٠ رأس من البقر لإدارة السواقي كما يستخرج من تعداد السواقي سنة ١٨٨٥ وأما الآن فلا يبلغ عددها ١٢٠٠٠ رأس ويقال إن في المديرية كلها ١٦٠٠٠ خروف و ٢٥٠ جملاً والماعز فيها قليل . وكل مواشها صغيرة ضعيفة وأكثرها يأتي من وادي حلفا وبعضها من سروي وثمن الرأس من ٤ مئة إلى ٥ مئة غرش

وقد أشار البعض على الحكومة أن تعطي المزارعين بهائم إذا لم يكن عندهم يستعملوها بدل الثوراديف ولكن ذلك غير ضروري فإن الجيش يدفع اثاثا غالية على كل ما يشتريه من هناك . فالدين لا تزوى أرضهم الآن إلا بالسادوف يكبرون مالا يقطع الخشب لمراكب الحكومة . والدانافة لا يجذون في السعي تذهب مساعدة الحكومة لهم سنوي إلا إذا اعتادوا الكد والجد حتى يكبروا فذمهم يهرق جبينهم . والمساعدة التي يمكن الحكومة أن تساعد بها الآن هي ان تؤجل تحصيل الضرائب منهم

وأما النخيل فبلغ عدده نحو ٦٠٠٠٠٠ نخلة سنة ١٨٨٥ وكان المال المرهبط على كل نخلة غرشين حينئذ . وقد بلغ الآن ٣٧٦٥١٢ نخلة تقطع . والنسب في هذا النقص العظيم قطع الدراويش له عمداً في جهات وادي حلفا والشرق سنة ١٨٨٨ وقطع كل اتصال بين السودان والحدود فلم تعد دقته تصدر ثمرها إلى صعيد مصر . والنخيل الباقي الآن مهمل جداً واصحابه لا يهتمون العناية به وكثيراً ما يفسدون النار تحتها لاحتراق كرويه فينتلون شجراً كثيراً سنة . وكان الدراويش يأخذون قيراطاً من ٢٤ من كل اردب بلع عن كل نخلة صاحبها موجود وذلك بشابة ٢/٤ غرش عن كل نخلة وأما النخيل الذي هاجر اصحابه فكان ما بكاهم . وقد أشار وكيل المالية بان تبتى الحكومة الضريبة غرشين على كل نخلة ولكن لا لتفاضي إلا غرشاً ونصفاً في السنة الاولى وقال ان تعداد النخيل يكون في شهر اوجسطس ولا يبين له مستخدمون خصوصيون

الباب الرابع . في تجارة دقلة

كان الدانافة تصدرون البلع والتمر وبعض الحبوب شمالاً . وكانت القوافل تأتي بالنظرون إلى دقلة الجديدة ومنها إلى اسنا وسوهاج واسبيوط فبيع فيها القنطار بربع مئة او خمس مئة غرش و يدفع عليهم رسم ٧٥ غرشاً ثم ابطله الحكومة سنة ١٨٩٥ لاسباب حرية فاشارة وكيل المالية بانعادة هذه التجارة وان يشط عرب الكبايش على نقل النظرون إلى دقلة الجديدة كما كانوا يفعلون قلاً فاشتريه الحكومة منهم بثمن معين وترسله الى حلفا حيث تبعة التجار

وأما واردات دقلة فلا يعرف أحداؤها السابق في زمن الحكومة ولم يبق لتجاريتها اثر يذكر في زمن الدراويش . والدقلة بطليون البضائع النطنية والحريفة الباهية الالوان والطور والدخان والسكر والشاي وهم يجربون الشاي كثيراً ويشترون الرطل منه ستة عشر غرشاً والاسعار عندهم ارخص الآن مما كانت عليه قبلاً . وهم يحوكون معظم بضائعهم النطنية . وكان الدخان يزرع عندهم قبلاً حرمته الدراويش والواجب ان تمنعهم الحكومة من زرعها . وطخ الحكومة باع في كوشة بضعة شئ الاعتيادي ولكن الاهالي يعتمدون على طعمهم وهو من الملح بدون يكثر في الصحراء ولا يصح احتكار الملح عندهم الآن وقد اتبع هذه الابواب الاربعة بثلاثة فصول احدها في ضرائب دقلة ورسومها والثاني في جميع الملكية ومستنداتهما فيها والثالث في ادارة دقلة

أما فصل الضرائب والرسوم فاطولاً ويؤخذ منه ان الحكومة المصرية كانت تجبي ٥٢ الف جنيه مصري عن سواقي دقلة ونخيلها والبنين فقط عوائد ورسومها . وأما الدراويش فكانوا يجبون المال عن السواقي والنخيل فقط وهذا ما اشار به وكيل المالية . ثم ابان ان الناقية يراد بها عشرة امدنة من الاطيان . ويهد ان يبحث طويلاً في المال الذي كان يجبي قبلاً عن كل مائة واتقد كيفية تقسيم الاطيان إلى سواقي وابان الطريقة التي كان الدراويش يجبون عليها في ربط الضريبة على الاراضي استنتج ان الضريبة كانت ٦٠ غرشاً على الفدان واثار بان تبقى كذلك على اطيان الجزر التي من الدرجة الأولى وان تكون ٤٠ غرشاً على الاطيان التي من الدرجة الثانية وان تكون ٣٠ و ٢٠ على بقية الاطيان . وان تسع الاطيان تحت مراقبة المأمورين وهم يعبنون اطيان الدرجة الاولى واطيان الدرجة الثانية . ولا يحصل المال من الاهالي في هذا العام ولكن يحصل نصفه منهم عام ١٨٩٨ وكلة عام ١٨٩٩

وأما الفصل الذي يبحث في جميع الملكية ومستنداتها فغاده ان يهل اصحاب الاطيان والنخيل في مديرية دقلة مدة سنتين لتقديم المستندات التي ثبت امتلاكهم للنخيل والاطيان المذكورة ويجب تقديم تلك المستندات إلى المحافظ او الموظف الذي يعين لذلك قبل شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاذا لم تقدم قبل انقضاء تلك المدة سقط حق الاستلاك . وان المحافظ يكون الحكم الفصل فيها ويكون حكمة نافذة نهائياً اما الخائزون للاطيان والنخيل الآن فتبقى في حوزتهم حتى يثبت انها ملك غيرهم على شرط ان يدفعوا الضرائب المربوطة عليها الى الحكومة فاذا مضت المدة المعينة ولم يقدم اصحابها مستنداتهم واذا حكم المحافظ بانها مستندات لا يعول عليها اعتبرت الاطيان والنخيل ملكاً لراضي يدم عليها ويحلت باسمائهم

واما الفصل الذي يتعلق بإدارة دققة المدينة فقد ورد فيه ان المأمورين بالسياسة الإمبرورية
 مهمة واجتهاد ودفعة تحت ادارة جنتر باشا وأنه يجب تعيين المنشئين الذين يراد تعيينهم هناك
 بلا ابطاء. ويجب ان يربط مال في ميزانية السنة الآتية لتعيين مساحين لاطيان دققة والمحمولين
 للاموال منها وتعيين وكيل لمحافظةها وبين المساحون والمحمولون هذه السنة ولكن المحصلين لا
 يباشرون عملهم ولا يتصرفون بوزارتهم الا منذ شهر يناير سنة ١٨٩٨. واما المساحون المذكورون في
 مساحا اكل مأمور مساح اجرتة ٤ جنيهات مصرية في الشهر. وقد عينت الحكومة عمدا ومشايخ
 في بلاد دققة. وعين فاضل شرعي لدققة الجديدة وقاض آخر للراكر الثلاثة القبلية

ثم اشار باقامة مجلس محلي هناك وفتح تقريره بالجداول الثلاثة التالية وقد وضعها شجتي
 بك لبيان حدود الاهالي في كل جهة وبين حاصلاتها وابتداء زمن الري والحاصلات فيها واما مقدار
 اشهر المضاعف الواردة اليها

الجدول الاول

وقت المزرع	الحصاد	ميراث الري	الري
القدرة البرونجاء	يوليو و اغسطس	١٠ - ١٢	٢ اردب
اللوياة	" "	١٢ - ١٤	١
القطن	يوليو	١٢ - ١٣	قنطاران
القمح الهندي	"	١٠ - ١٢	٢ 1/2 اردب
الباية	"	٨ - ٩	قليل
السمسم	اغسطس	٢٢ - ٢٤	٢ اردب
القمح	ديسمبر	٩ - ١٠	١/٢
الفول	"	٦ - ١٠	٢ 1/2 - ٣
الشعير	"	٧ - ٨	٢ - ٢ 1/2
الخبث	اغسطس	"	٢ 1/2

الجدول الثاني

قطن ابيض للبس الرجال	الذراع	١ - ١ 1/2	غروش
الشاش للتم ولترو اوجه النساء	القطعة	١٢	غرشا
القطن الازرق للبس النساء	"	١٤	"
الحزير للبس النساء	المتر	١٠	غروش

الجدول الثالث

الجموع	ذكور	اناث	الذكور	اناث	الذكور	اناث	الذكور	اناث
اطفال	٠٧٠٤	١٠٨١	٠٧٤٣	٠١٢	٠٢٧	٠١٧	٠١١	٠٢٤
٠٨٠٢	١٤٤٩	١٠٠٣	٠٢٥	٠٢٩	٠٤٠	٠٠٨	٠٥١	٠٢٤
١١٢١	١٥٨٥	١٣٨٦	٠٥٤	٠٤٥	٠٧٣	٠٥٠	١٩٨	١٦٨
١٨٠٥	٢٣٠٤	١٨٤٢	٣٠٦	١٦١	١٦٠	١٤٠	٢٢٢	٢٣٤
١٣٨٦	١٦٨٦	١٤٨٧	٢٩٥	٢٣٠	٢٤٩	٠٣٩	١٠٨	١٠٣
١٩٣٦	٢١٩٨	١٦٧٤	١٨٥	١٣٦	١٤١	١٢١	٣٦٥	١٧٩
١١٢٥	١١٦٢	١٠٠٠	٠٠٥	٠٧٢	٠٦٩	٠٤٦	٢٨٠	١٢٥
٧٨٩٨	٧٩٤٥	٢٢٧٢	٠٨٦	١٠٨	٠٨٥	١٧٤	٥٣	٢٨٧
٧٠٢٨	٢٢٦٢	٢١٩٨	١٣٠	٠٩٦	٠٩٣	١١٠	٤٣٥	٢٠٥
٠٧٢٤	٢١٠٨	١٦٧٥	٠٣٢	٠٦٧	١٥٢	٠٦٥	٢٦٠	١٨١
١١٨٥	٢٠٩٦	٢٧٤٤	٠١٥	٠٢٣	٠٢١	١٤٧	٤١١	٢٦٨
١٥٨٢٦	٢٢٥٦٧	١٨٠٢٣	١٢٢٢	١٠٩٦	١٠٦٠	٩١١	٢٦٥٧	١٩٩٢
							١٣٦٩٢	١٨٥١٤
							١٤٤٩٧	

وطبخت

ذكور

سكوت

معتن

الطبخ

الرجز

الرضي

الطباق

دقلة الخبز

الدية

الديك

سروى البورية

سروى البورية

الطبخين ٤٧١٧٧ السردانين ٥٨٦٠ الرب ٢٣٨٩ والخم ٥٦٤٢٦ والسائرون ٦١٤٢